تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

أنفال نسيب

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة

ملخص:

إن واقع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات سواء من حيث الجودة أو الكمية أو السعر اضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار منتجاتها مما يمنعها من اكتساب مزايا نسبية تسمح لها بالتخصص في إنتاجها، لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير و التجديد على مستوى هياكلها الإنتاجية، وفي هذا الاطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الاورو متوسطية، الشراكة الاورو جزائرية، التأهيل، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Résume :

La réalité des PME souligne l' incapacité de répondre aux besoins essentiels du marché local de biens et de services , à la fois en termes de qualité ou de la quantité ou le prix en plus des coûts élevés de production et les prix de leurs produits , ce qui les empêche de gagner des avantages comparatifs de leur permettre de se spécialiser dans la production , par conséquent , l'augmenter de la compétitivité de ces institutions dépend de leur capacité à apporter des changements et de renouveau au niveau des structures de la productivité .

Dans ce contexte , le partenariat étranger est un moyen important pour la réhabilitation des institutions algériennes , et les petites et moyennes entreprises, en particulier à la lumière de la libéralisation du commerce extérieur et l' accord de partenariat avec l'Union européenne de contribuer à l'amélioration de la compétitivité de ces institutions .

Mots-clés: Partenariat euro-méditerranéen, partenariat euro- algérien, la réadaptation, les petites et moyennes entreprises.

تمهيد:

تعتبر الشراكة من أهم ملامح وآثار التحولات المتسارعة والتطورات المتداخلة التي عرفتها ولازالت تعرفها الساحة الاقتصادية العالمية، وبتزايد حدة المنافسة التي أصبحت تهدد الكثير من المؤسسات والشركات العالمية، أصبح اللجوء إلى إستراتيجية بديلة تمثلت في التحالف والمشاركة أمرا شبه محتم، ففي ظل هذه الإستراتيجية تبدلت العلاقة من التنافس السلبي العدائي إلى مزيج منالتعاون والتنافس الذي يتيح للأطراف الحصول على التكنولوجيا الجديدة أو تطوير تلك التكنولوجيا الموجودة، فضلا عن توسيع السوق المحلية أو الخارجية، و جلب المزيد من المعرفة، حيث يطبق الإتحاد الأوروبي في إطار العلاقات التي تجمعه بدول حوض المتوسطسياسة متوسطية يجسدها إعلان برشلونة لسنة 1995 الذي يتضمن مجموعة من المستجدات برزت من خلالها الاستراتجيات الجديدة للمجموعة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية و التي تهدف إلى تعزيز موقفه في المنطقة.

والجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطية التي تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية قد شاركت في مؤتمر برشلونة ، وبدخول الألفية الثالثة وقعت على إتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بعد أن انضمت إليها كل من تونس و المغرب و العديد من الدول العربية المتوسطية .

و في هذا الإطار تمثل الشراكة الاورو جزائرية فرصة هامة لترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، وتخفيض التكاليف واقتسام المخاطر بين الشركاء، كما أنها تمثل حلا ملائما لمختلف المشاكل وذلك من حيث الحصول على مصادر التمويل والتكنولوجيا، كما تعتبر عاملا مهما للدخول إلى الأسواق الدولية.

و من هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية؟.**

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على اربعة محاور أساسية هي:

- الاطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية
- الاطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.
- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- دور الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

اولا: الاطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية

في قمة المجلس الأوروبي لرؤساء الدول و الحكومات الأوروبية في كورفو باليونان في 24 و 25 جوان 1994 أعطي أول دفع لسياسة الشراكة مع المحيط المتوسطي للاتحاد الأوروبي عندما أكد الأوروبيون على الأهمية التي تكتسبها معالجة ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول الثنائية المتوسطية للمشاكل السياسية و الاقتصادية التي يتطلب حلها الأمثل ظروف تعاون إقليمية، و تماشيا مع هذه التوصيات وضعت اللجنة الأوروبية في 19 أكتوبر 1994 مقترحات من أجل هذه الشراكة في دراسة حملة عنوان " التقوية السياسية المتوسطية للاتحاد الأوروبي : إقامة شراكة أوروبية – متوسطية "حيث تقوم هذه الشراكة على محورين:[1]

- المساعدة و تكثيف الإصلاحات السياسية و إقرار حقوق الإنسان و حرية التعبير.
- دعم الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي و خلق فرص العمل.

1. **الأصول التاريخية للشراكة الأورو متوسطية:** تعود جذور هذا المشروع إلى ما بعد الحرب الباردة حيث بدأت أوروبا تفكر بعد انتهائها من توسيع إطارها بشكل أكبر يمكنها من استيعاب عدد أكبر من دول أوروبا الشرقية و تحويل اقتصادها إلى نظام السوق الحر كما ارتكزت الرؤية الأوروبية على خلق أكبر تجمع اقتصادي يكون المحور فيه هو الاتحاد الأوروبي ممثلا لأوروبا الغربية و تدور في هذا المحور مجموعتان حيث تضم المجموعة الأولى الدول الاشتراكية السابقة مع العلم أن اندماجها في الاتحاد اقتصاديا و استيعابها عسكريا في حلف الناتو، في حين تمثل المجموعة الثانية الدول العربية جنوب المتوسط و تتكون بداية من 12 دولة ثم تضاف إليها فيما بعد دول مجلس التعاون الخليجي و باقي الدول العربية.

و بناءا على ذلك قدم الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 1994 اقتراحا لإنشاء منطقة للشراكة الأوروبية المتوسطية.[2]

2. **تعريف الشراكة الأورو متوسطية:** إن الشراكة الأورو متوسطية بمفهومها العام ليست اتفاقا تجاريا عابرا و ليست توافقا سياسيا محددا، بينما هي سير في طريق نمو مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية،الاجتماعية و الثقافية.فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا و الدول المتوسطية يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات حيث يخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة كما تدعم الشراكة الاتحاد الأوروبي لأنها تساهم في قيام منطقة اقتصادية إستراتيجية حول المركز الأوروبي و بالتالي يترتب عليها أن تدفع ضريبة القوة أو ضريبة القيادة، كما أن الشراكة ذاتها هي: " مشروع أوروبي فرضته الظروف بعد نهاية الحرب الباردة و بروز الأحادية القطبية، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في المجال السياسي و الاقتصادي إضافة إلى رغبته في تجاوز المشكلات التي تواجه أقطاره و المتمثلة في الهجرة الكثيفة."

لهذا فإن الشراكة أداة ملائمة لمواجهة هذه المشكلات و إدماج دول الجنوب و شرق المتوسط في الاقتصاد العالمي بمبادرة أوروبية مما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه البلدان و تضييق الهوة التي تفصل بينهما و بين الاتحاد الأوروبي في مستويات النمو و مستوى المعيشة.[3]

3. **دوافع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية:** لقد أشار محللون و خبراء إلى أهم العناصر التي واجهت أوروبا و العرب نحو الشراكة الأورو متوسطية:[4]

انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 قلب الساحة الأوروبية الجيو سياسية و الإستراتيجية رأسا على عقب حيث كان لتقدم العديد من الدول وسط و شرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الاتحاد الأوروبي جنوبا.

أصبحت ظاهرتا العولمة و الإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي،كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.

وعي لدى أوروبا بأن مشاكلها لا تحل داخل أوروبا فقط بل هي تحتاج إلى فضاء متوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية،مثال ذلك :الهجرة التي تتطلب تعاون متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة الغير شرعية.

وعي حكومي عربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا و المعرفة و نقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية.

أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط و الأمن بمفهوم استراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الأمن الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة و بلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة.

الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي و تدعيم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها مما يدفع موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى و في كل الأحوال فإن المحرك الأساسي و الهدف

الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو متوسطية هو التنافس الخفي و المعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية.

و عليه فإن مصلحة العرب تأسيس شراكة مع أوروبا بغية تأمين تطورهم و تقدمهم وتنميتهم، و في المقابل من مصلحة أوروبا أن تساهم في الأمن الاستراتيجي للبحر المتوسط حفاظا على مصالحها و أمنها.

4. أهداف الشراكة الأورو متوسطية: يمكن تلخيص أهم أهداف الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة من عقد الشراكة الأورو متوسطية من خلال ما يلي:[5]

1.4 : أهدافالاتحاد الأوروبي:

- العمل على تحقيق الاستقرار و الأمن في منطقة دول المتوسط حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية (العنف السياسي، الصراع في الشرق الأوسط،...) و هذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل و رفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم و تشجيع الإصلاح الاقتصادي و التعاون المالي علاوة على دعم الإصلاح السياسي، فاستقرار الوضع الأمني و كذا الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه :

- ضمان أمن أوروبا و مواجهة أخطار الحركات الأصولية و الإرهاب و المخدرات و الجريمة المنظمة و مواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا الغير تقليدية.

- التقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا، ايطاليا،اسبانيا، اليونان...) لما لها من آثار سلبية و التي تتزايد من يوم إلى آخر إذا بقية الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها.

- إقامة منطقة إستراتيجية (سياسية و اقتصادية) أوروبية متوسطية و هو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من جهة على تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم و ضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي و من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط و التي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية و التي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها.

- ضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط و الغاز خصوصا و أن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

2.4 : أهداف الدول المتوسطية الشريكة:

- الحصول على المساعدات المالية و القروض الممنوحة من قبل الأوروبيين بغية تمويل مختلف المشاريع الإنمائية،علاوة على جذب أكبر للرأسمال الأوروبي في شكل استثمارات مباشرة.

- انفتاح أكثر لأسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام صادراتها الصناعية من جهة و تخفيض الحواجز و العراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد.

- القضاء أو التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية التي تأتي البطالة على رأسها و التي تعاني منها شرائح واسعة من مجتمعات الضفة الجنوبية و الشرقية للمتوسط.

- انتقال التكنولوجيا و المعارف الحديثة إليها و الاستفادة من الخبرات الأوروبية و هذا في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.

- بناء منطقة رخاء و ازدهار أورو متوسطية في حدود 2010.

- الاستفادة من برنامج ميدا المانح للمساعدات المالية بشكل إعانات و قروض تقدمها البنوك الأوروبية.

5. مضمون اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية: إن مضمون اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية تحتوي على عدد من العناصر المشتركة التي يمكن إجمالها على النحو التالي:[6]

- إقامة منطقة تجارة بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية المعنية خلال فترة زمنية محددة تختفي بعدها الرسوم الجمركية و العوائق الأخرى التي تعترض حرية انتقال السلع و الخدمات بين الأطراف المتعاقدة و تختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال منطقة التجارة الحرة، كما تختلف قوائم السلع و نسب التخفيضات الجمركية و فترات السماح المقررة من دولة عربية إلى أخرى حسب طبيعة الهياكل الإنتاجية و التوازنات القائمة بين القطاعات الإنتاجية و الخدمات المختلفة في كل دولة على حدا.

- تقديم ما يكفي من المساعدات المالية و المعونة الفنية اللازمين لتحديث الصناعة و إعادة هيكلتها على النحو الذي يمكنها من التكيف مع متطلبات رفع قدراتها التنافسية و تقليل الآثار السلبية المحتملة و المتوقعة نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية الأكثر تقدما و تختلف قيمة و أشكال هذه المساعدات و تلك المعونة كما تختلف طرق توزيعها و اتفاقهما على القطاعات و الصناعات المستفيدة من حالة إلى أخرى و من دولة عربية إلى أخرى.

- التعاون في كافة مجالات و ميادين النشاطات الأخرى مثل: التعليم و الصحة و الطاقة و تكنولوجيا الاتصالات و النقل و مكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب و تجارة المخدرات و غسيل الأموال.....الخ.

و تختلف أهمية الأوزان النسبية لكل من هذه المجالات و الميادين و أشكال التعاون المقترحة و الوسائل الموضوعة تحت تصرف الأطراف المتعاقدة من حالة إلى حالة، و على سبيل المثال:فإن هجرة العمالة و مكافحة الإرهاب تحتل موقعا أكثر تقدما على جدول الأعمال بالنسبة لبعض الدول مقارنة بدول أخرى و هكذا.

6. اتفاقية برشلونة للشراكة الأورو متوسطية: انعقدت اتفاقية برشلونة للشراكة و التعاون الأورو متوسطي بمدينة برشلونة الاسبانية أيام 27 و 28 نوفمبر 1995 بحضور 15 دولة أوروبية و هي: ألمانيا،النمسا،بلجيكا،الدنمارك، اسبانيا،فنلندا،فرنسا،ايرلندا،ايطاليا،لوكسمبورغ،هولندا،البرتغال،اليونان،المملكة المتحدة،السويد و 12 دولة متوسطية و هي: الجزائر،قبرص،مصر،إسرائيل،الأردن،لبنان،مالطا،المغرب،سوريا،تونس،تركيا،السلطة الفلسطينية. حيث استبعدت ليبيا و يوغسلافيا بحجة العقوبات المفروضة عليهما من طرف الأمم المتحدة، [7] فلقد عكس الإعلان الصادر عن اتفاقية برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط و في هذا الإطار حدد هذا الإعلان ثلاث أبعاد للعلاقة المبنية على أساس الشراكة و هي:

- البعد السياسي و الأمني: اعتبر إعلان برشلونة أن تحقيق السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول حوض المتوسط،[8] وفي الحقيقة فإن هذه الشراكة السياسية و الأمنية كما وردت في الإعلان تهدف إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي،كما تعمل على تدعيم نظم سياسة ليبرالية تحترم الديمقراطية و حقوق الإنسان و التعددية.[9]
- البعد الاقتصادي و المالي: يمثل البعد الاقتصادي و المالي البعد الأكبر في الاتفاقية و إن كان البعد السياسي و الأمني البعد الأهم من وجهة النظر الأوروبية،و قد حدد إعلان برشلونة عدة أهداف و آليات بخصوص التعاون بين المجموعة الاقتصادية و بين دول الجنوب المتوسط[10] ،حيث كان أهم هذه الأهداف هو إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010 تزال خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية و غير الجمركية التي تعترض التجارة بين الدول المعنية من خلال توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأة و حماية

الملكية الفكرية و مبدأ المعاملة بالمثل و تشجيع القطاع الخاص،كما حدد الإعلان أهداف أخرى مثل خلق مناخ مناسب للاستثمار و استمرار الحوار لحل مشكلة الديون.

- البعد الثقافي و الاجتماعي: ما يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة و لهذا حاول هذا الإعلان إرساء قواعد لتنظيم الهجرة و القضاء على الهجرة الغير شرعية التي تسبب عدة مشاكل لدول الاتحاد الأوروبي و ربط هذه القواعد بمساعدات مالية من أجل سد منافذ الهجرة غير الشرعية.

و يتضح من الأبعاد الثلاثة لإعلان برشلونة أن الاتحاد الأوروبي ركز على أمور رئيسية هي:

- إعادة هيكلة البنية الاقتصادية و الاجتماعية لدول الجنوب مما يتلاءم مع آليات السوق لتحرير التجارة و فتح الأسواق و الحد من الهجرة غير الشرعية و حتى يتم تحقيق هذه الأبعاد قدم الاتحاد الأوروبي بعض المساعدات المالية للدول المعنية بالاتفاق[11].
- تسريع معدلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطن الدول الأطراف في الاتفاقات و زيادة التوظيف و تقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية و المتوسطية و تشجيع التعاون و التكامل الإقليمين.
- تحديث البيانات الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تنمية القطاع الخاص و رفع القطاع الإنتاجي للمستوى المطلوب و وضع إطار دستوري و قانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر.[12]

ثانيا: الاطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

لقد عملت الجزائر أكثر من عشرة سنوات على تجسيد تصليحات هيكلية من أجل جعل الواقع الاقتصادي منسجم مع العديد من المتطلبات لهذه الشراكة و التي نذكر من أهمها:[13]

- تسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة ضمن اتفاقية برشلونة فإن تسهيل التبادل الحر يهدف إلى إقامة منطقة اقتصادية مشتركة قائمة على التخصيص الأمثل للموارد و رفع مستوى معيشة جميع الشعوب المطلة على المتوسط، لكن إقامة تلك المنطقة بتحرير التجارة بين بلدان ذات مستويات نمو متباينة و إنتاجية عمل متفوقة يمكن أن يؤدي إلى معدلات النمو أو يمكن أن يعمق التقسيم الدولي الراهن للعمل و يؤدي إلى انسياب الفائض الاقتصادي من الدول ضعيفة النمو إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال آلية الاستقطاب.

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكثر أهمية في تنمية المنطقة و إيجاد فرص العمل في الصناعة و الزراعة و هذا بالتركيز على تهيئة البنية بتحديث المؤسسات القائمة بهدف إعادة هيكلتها من جهة و تكييف السياسات الاقتصادية بما يتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق من جهة أخرى.

- إعطاء اهتمام خاص لتشجيع التعاون بين المشروعات المتوسطة و الصغيرة و خلق الشروط الضرورية لتنميتها.

1. مضمون اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر

إن الجزائر بإمكانياتها الاقتصادية و موقعها الجغرافي الاستراتيجي ظلت محل اهتمام القطب الأوروبي و قد عبرت الجزائر على رغبتها في توقيع عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ كانت تسعى إلى تأقلم اقتصادها مع الاقتصاد الأورو متوسطي.

و في مارس 1997 بدأت المحادثات بصفة رسمية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي قصد مناقشة النقاط التالية:

- الجانب السياسي و الأمني بالجزائر.
- خلق منطقة تبادل حر و تزويدها بكل الخدمات و المرافق الضرورية.

- تشكيل هيكل مؤسساتي منظم و متجانس.
- بعث التعاون الأورو متوسطي في الميادين الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية و المالية.
- تثبيت شروط تحرير تبادل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

فالشراكة الاورو جزائرية تعني :"ذلك التكامل بين الطرف الأوروبي و الجزائري من اجل تحقيق مشروع او هدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود و الثروات المتاحة و في شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلاليته الإستراتيجية، أي لا تفقد أي دولة سلطتها و سيادتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية"[14].

2. **مراحل توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر:** لقد مرت عملية توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بمرحلتين هما: [15]

- مرحلة المفاوضات الاستطلاعية: و شملت أربع جولات حيث بدأت في جوان 1994 و انتهت في فيفري 1996 حيث سمحت هذه الجولات بتبادل المعلومات و دراسة آفاق تطوير العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الأورو متوسطية تخللت هذه المحادثات المصادقة على إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذه القمة رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب التطورات الداخلية.

- مرحلة المفاوضات الحقيقية: مهدت المفاوضات الاستطلاعية لمناقشة معمقة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و أهم ما ميز هذه الفترة هو تباين الآراء فيما يتعلق بعدة مسائل من أهمها كيفية مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري ، ومسألة التعويضات المخصصة لتأهيل الاقتصاد الجزائري عامة والقطاع الصناعي خاصة ،إضافة إلى تشديد الطرف الأوروبي على عدم تخصيص اتفاق منفرد و خاص بالجزائر ،كما أصر الإتحاد الأوروبي على عدم فتح أسواقه أمام المنتجات الفلاحية لدول المتوسط ،غير أن الإبقاء على هذا الوضع لا يشكل عائقا أمام الجزائر ، باعتبارها دولة مستوردة للسلع الغذائية.

3. **المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:** وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية على الاتفاق المبدئي في ديسمبر 2001 في بروكسل بعد سلسلة من الجولات إلى أن تم التوقيع رسميا على الاتفاق المتوسطي للشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بفالونسيا في أفريل 2002 من قبل رئيس الدبلوماسية الجزائرية عبد العزيز بلخادم و وزراء خارجية الدول الأوروبية إلى جانب رؤساء اللجنة الأوروبية و المجلس الأوروبي و دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، ولقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية بنود رئيسية و هي:[16]

- الحوار السياسي: الذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين في ما يخص المسائل السياسية و الأمنية.

- حرية تنقل السلع: الجهود المشتركة للطرفين ترمي في النهاية إلى إنشاء و بصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة استنادا إلى الإجراءات التي تتضمنها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة و السلع التي تكون محور تفاوض حول التعريفة الجمركية و تشمل مواد صناعية و فلاحية و منتجات الصيد البحري.

- تجارة الخدمات: اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة و الخدمات GATS بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية و هذا في ما يخص جميع الخدمات التي تضمنتها اتفاقية الغات، بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها مع

العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات من الآن لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات) و هذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد للمنظمة العالمية للتجارة و هي الفترة التي يراها الطرفين كافية لانضمام الجزائر للمنظمة.

- المدفوعات، رؤوس الأموال و المنافسة: التزام الطرفين على أن تتم تغطية العمليات الجارية من عملة قابلة للتحول بالإضافة إلى وضع إجراءات و قواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي و كذا القواعد التي تحكم المنافسة.

- التعاون الاقتصادي: يشمل جميع القطاعات الاقتصادية الصناعية و الزراعية و كذا مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يرتكز على عدة مبادئ أهمها :حوار اقتصادي منظم و كذا تبادل المعلومات و الخبرة و التكوين و المساعدة التقنية و الإدارية و القانونية.

- التعاون الاجتماعي و الثقافي: حيث تم التطرق للإجراءات المتعلقة بالعمال و ضرورة الحوار الاجتماعي و التعاون في هذا المجال و في قطاع الثقافة و التربية و كذا الأمور المتعلقة بمتابعة الهجرة الغير شرعية.

- التعاون المالي: و هذا قصد تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية و ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري و أخيرا وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

- الإجراءات المؤسساتية: إضافة إلى 7 ملاحق و 5 بروتوكولات تبين و توضح إجراءات و قواعد تنفيذ هذه الاتفاقية،حيث تم وضع إطار مؤسساتي و تنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات تنفيذ هذه الاتفاقية.

ثالثا: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا متميزا و يلعب دورا هاما في اقتصاديات معظم الدول النامية و المتطورة، و يشتمل هذا القطاع على الورشات و المصانع و التجار و الخدمات الأخرى، و يتسع هذا القطاع ليشمل المنشآت الحديثة جدا ذات التقنية المعاصرة ،و يمتد ليشمل المنشآت التقليدية البسيطة سواء كانت منشآت مستقلة أو مقاولي الباطن أو منشآت تنتج بصفة رئيسية للسوق المحلي أو تلك التي تنتج للتصدير.[17]

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تعتمد بعض الدول في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدة معايير منها:حجم العمالة المستخدمة، رأس المال المستثمر،قيمة الأصول الثابتة، التقنية المستخدمة حجم المبيعات.[18]

و يعرف القانون التوجيهي الجزائري رقم 18/01 المؤرخ في 18 /2001/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:"أنها مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات و التي تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون دج و لا تتعدى إيراداتها السنوية (حصيلتها) 500 مليون دج".[19]

جدولرقم (01): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون 18/01

المؤسسات	فئة العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المتوسطة	250-50	200مليون إلى 2مليار	500-100 مليون
الصغيرة	49-10	أقل من 200مليون	أقل من 100 مليون
المصغرة	09-01	أقل من 20مليون	أقل من 10 مليون

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القانون 18/01 المؤرخ في 18 /2001/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2. مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من المميزات و من بينها ما يلي:[20]

- سهولة التأسيس: حيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة فهي تعتمد أساسا على جلب و تفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة من النشاط الاقتصادي.
- قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الابتكار و التجديد: و هذا من أجل ضمان بقائها فكثير من إجراءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية) و هذا عكس المؤسسات الكبيرة التي ترتكز على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر.
- جودة الإنتاج: و هذا نتيجة التخصص الدقيق لمثل هذه المؤسسات مما يسمح لها بتقديم إنتاج بمواصفات و جودة عالية.
- سهولة الدخول و الخروج من السوق: و هذا بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها و أصولها فضلا عن زيادة نسبة رأس مالها إلى مجموع خصومها أي قلة ديونها.
- نقص التكاليف الضرورية للتجريب و التكوين: تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجاتها الكبيرة للتدريب و التكوين و هذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: فيما يلي نذكر بعض المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد هذه الأهمية:

- تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثلاث أرباع الحجم الاقتصادي و التجاري لكثير من دول العالم.
- تنتج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان المتطورة ما قيمته 70 % من القيمة المضافة و توفر 60% من منصب الشغل.
- يملك الاتحاد الأوروبي نسيجا يحتوي على 17.6 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة و إن هذا العدد من المؤسسات يشغل 66% من اليد العاملة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 64.3% و 57% و 50% من الناتج الداخلي الخام في كل من اسبانيا و اليابان و الولايات المتحدة على التوالي.
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية بنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي.[21]

و يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الدور الذي يمكن ان تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء و ذلك من خلال مساهمتها في :

- تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات و إمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج،إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير فرص العمل للمواطنين و تقليل مشكلة البطالة.
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية.
- إضافة إلى ما سبق فإن الهدف المنشود من وراء تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يقف عند تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة و إنما يتعدى ذلك إلى تحقيق تنمية بالمفهوم الحديث.[22]
- توفير المجال الواسع للتجديد و الابتكار و التطوير.

- القدرة على المنافسة من حيث الجودة، السعر، التميز...الخ[23].

رابعا: دور الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ظهر مصطلح التأهيل من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوربا بحيث كان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم أصبح المصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة التي تنتهج النظام الاشتراكي وغيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق لتصبح بحاجة إلى برنامج تأهيل اقتصادياتها.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للصناعة ONUDI سنة 1995 التأهيل على أنه: "مجموعة برامج توضع لتسهيل إندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات".[24]

كما تعرف ONUDI التأهيل على أنه:" عبارة عن مراحل تطوير مستمرة تهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها وفق متطلبات التبادل الحر وهذا لتقوية نقاط القوة وامتصاص نقاط الضعف التي تتعلق بالمؤسسة."[25]

ونقصد بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إجراء مستمر للتدريب و التفكير و الإعلام و التحويل بهدف الحصول على توجيهات جديدة و أفكار للمقاولين و طرق تسيير ديناميكية مبتكرة.

1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.[26] ولقد صادق عليه مجلس الوزراءفي 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي.[27] ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 06 مليار دج.[28]

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي:[29]

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

ومنذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:[30]

1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أبدت رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجيبينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

2. البرنامج الأورو متوسطي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عمل الاتحاد الأوروبي على وضع برنامج خاص يعمل على دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و ذلك للارتقاء بها إلى مستوى عال يمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية.[31]

و لهذا تبنت الجزائر برنامج تأهيل أورو متوسطي و لقد أخذ البرنامج اسم أورو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

1.2. التعريف بالبرنامج الأورو متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: هذا البرنامج هو جزء من برنامج ميدا، و هو موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص و يهدف إلى تأهيل هذا النوع من المؤسسات و مساعدتها و ذلك بتقديم الحلول التي من شأنها أن ترفع من قدراتها في الإدارة و التسيير و تحسين أدائها الاقتصادي و من ثم الرفع من قدراتها التنافسية.

و هو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي و وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بميزانية قدرها 62.9 مليون أورو لمدة 5 سنوات و تبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو، و تساهم الدولة الجزائرية ب3.4 مليون أورو أما 2.5 مليون أورو فهي حصة المؤسسات المنخرطة و المستفيدة من البرنامج.[32]

و يمثل الجدول التالي مصادر تمويل البرنامج الأورو متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

جدولرقم(02): برنامج تمويل EDPME

مصادر لتمويل	المبالغ	%
الاتحاد الأوروبي	57.000.000	%91
الدولة الجزائرية	3.400.000	%5.4
المؤسسات المنخرطة	2.500.000	%4.6
المجموع	62.900.000	%100

المصدر: بقة الشريف العايب عبد الرحمان ،مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة فرحات عباس ،سطيف، يومي 13/ 14 نوفمبر 2006، ص 18.

بدأ البرنامج نشاطه في أكتوبر 2002 و تقرر إنهائه في 2007 مع وجود إمكانية تمديده إذا أرادت السلطات العمومية ذلك، يتم إدارة البرنامج من جهة الاتحاد الأوروبي اللجنة الأوروبية و من جهة الجزائر وزارة الشؤون الخارجية و ذلك بمقر رئيسي بالجزائر العاصمة و فروع جهوية في كل من العاصمة و عنابة و سطيف و وهران و غرداية.

2.2. أهداف البرنامج: و تقسم أهداف البرنامج إلى أهداف خاصة و هدف إجمالي كما يلي:[33]

- الهدف الإجمالي: تأهيل و تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقط ليساهم بجزء كبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.
- الأهداف الخاصة: و تتمثل في:
  - تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.
  - تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام و الخاص.

- الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات التي تختص مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة الهيئات الحكومية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة تسيير المناطق على التكفل بانشغالات هذه الفئة من المؤسسات.[34]

3.2. النتائج المنتظرة من البرنامج: قصد تحقيق الهدف المسطر، فقد تم وضع جملة من النتائج يتوقع من البرنامج أن يصل إليها و تتمثل في:[35]

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من القطاع الخاص و جعلها قادرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة و المنتظرة للاقتصاد الجزائري.
- تحسين ظروف حصول هذه المؤسسات على المعلومات الاقتصادية.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة.
- مساعدة و دعم الجمعيات و الهيئات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4.2. نشاطات البرنامج: للوصول إلى تحقيق النتائج المنتظرة، سطر البرنامج لنفسه التحرك ضمن المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و يكون من خلال:

- التشخيص الشامل للمؤسسات متبوعا بعمليات تأهيل .
- صياغة مخططات التمويل الموجهة للحصول على قروض بنكية.
- عمليات تكوين و تدريب موجهة بالدرجة الأولى لأصحاب و مسيري المؤسسات.

المحور الثاني: مساعدة المؤسسات و الهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال:

- مساعدة المؤسسات المالية في تطوير وسائل تمويل موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض من شأنه مساعدة المؤسسات في تمويل مخططاتهم الاستثمارية.

المحور الثالث: مساعدة المؤسسات و الهيئات العمومية و الخاصة التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يكون ذلك من خلال ترقية و دعم الجمعيات المهنية و جمعيات أرباب العمل.

5.2. شروط البرنامج: تتمثل الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يمكنها الاستفادة من المساعدات التي يمنحها البرنامج في ما يلي:[36]

- لا بد أن تكتب المؤسسة أنها دخلت مرحلة الاستغلال لمدة 3 سنوات.
- أن توظف ما لا يقل عن 20 عامل و ما لا يزيد عن 250 عامل.
- أن تقوم بالتصريح و التسديد للضرائب بشكل عادي.
- أن تكون منخرطة بصندوق الضمان الاجتماعي و تسدد مستحقاتها بشكل منتظم.

و عموما فإن البرنامج موجه إلى القطاع الصناعي الخاص فقط و المتمثل في:الصناعةالغذائية،الصناعات النسيجية و الملابس، صناعات مواد البناء، الصناعات الجلدية و الأحذية،الصناعات الميكانيكية و المعدنية،الصناعات الالكترونية و الكهربائية،صناعات الخشب و الأثاث.

6.2. المساعدات التي يمنحها البرنامج: في إطار العمليات التي تدخل ضمن مجالات نشاط البرنامج و وفق المحور الموجهة له العملية يتم منح مساعدات مالية على الشكل التالي:

- عندما يتعلق الأمر بتشخيص مسبق فالعملية مجانية بالنسبة للمؤسسة باعتبار أن الذي يقوم بها هو مسؤول الفرع الجهوي أو أحد الخبراء المتواجدين.
- عندما يتعلق الأمر بتشخيص شامل يتحمل البرنامج 80% من تكلفة العملية و الباقي على عاتق المؤسسة.
- عندما يتعلق الأمر بعملية تأهيل من النوع الثانوي يتحمل البرنامج من 30% إلى 50% من تكلفة العملية و الباقي على عاتق المؤسسة.

7.2. عمليات التأهيل التي يمولها البرنامج: إن المجالات التي يهتم بها البرنامج في تأهيله للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كالتالي:

- صياغة إستراتيجية نمو المؤسسة مع التركيز على التموقع الاستراتيجي المناسب و المرتقب للمؤسسة.
- إدخال وظيفة التسويق داخل المؤسسة.
- تأهيل الوظيفة الإنتاجية بإدخال وظيفتي الصيانة و الرقابة على الجودة.
- الرفع من الكفاءة الإدارية للمؤسسة بالتركيز على التنظيم .
- الاهتمام بالوظيفة المالية و المحاسبية مع التركيز على ضرورة تقديم المعلومات الحقيقية.
- الاهتمام بوظيفة مراقبة التسيير.
- الاهتمام بوظيفة التموين و المشتريات مع التركيز على إدارة المخازن.
- ترقية الصادرات.

8.2. المنهجية المعتمدة من طرف البرنامج: إن المنهجية التي يعتمدها البرنامج في نشاطه ترتكز على إتباع ما يلي:[37]

- التقرب من المؤسسات و التعرف على تلك التي تمكنها الاستفادة من البرنامج و محاولة إقناعها بالانخراط في البرنامج.
- انتقاء المؤسسات المستفيدة وفق شروط موضوعة مسبقا.
- القيام بعملية تشخيص مسبق للمؤسسة .
- الاتفاق مع مسيري المؤسسة على أول عملية تأهيل يرغب القيام بها بعد دراسة نتائج التشخيص المسبق.
- الشروع في تنفيذ عملية التأهيل من طرف خبير أو فريق مكون من خبيرين متخصصين، يرافق القيام بهذه العملية القيام بتشخيص معمق للمؤسسة و لمحيطها و صياغة مخطط تأهيل مفصل.
- لقد اعتمد البرنامج تنظيم معين لبلوغ أهدافه و المتمثل فيما يلي:

✓ فرع الشرق: المقر عنابة و يضم: عنابة، قسنطينة، الطارف، قالمة، سوق أهراس، سكيكدة، تبسة، أم البواقي.

✓ فرع الجنوب: غرداية و يضم: غرداية، الجلفة، الأغواط، بسكرة، الواد، ورقلة، إيليزي، أدرار، تامنراست.

✓ الفرع المركزي: بالجزائر العاصمة و يضم: الجزائر العاصمة، تيزي وزو،البليدة،بومرداس، تيبازة،البويرة،المدية، تيسمسيلت.

✓ فرع الغرب: المقر وهران و يضم :وهران،الشلف، تلمسان،سعيدة،مستغانم،سيديبلعباس،معسكر،تيارت،عين الدفلى، النعامة،البيض،غيليزان، بشار، عين تموشنت.

✓ الفرع المركزي بالشرق: المقر سطيف و يضم: سطيف، بجاية، باتنة، برج بوعريريج، ميلة، جيجل، مسيلة.

9.2. تقييم البرنامج: رغم حداثته يمكن برنامج التعاون الأوروبي الجزائري لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحقيق بعض النتائج، سواء في ما يتعلق بعمليات التأهيل أو دعم المتعاملين الماليين أو في ما يخص بدعم المحيط المؤسساتي، لكنها تبقى غير كافية طالما لم تتخذ إجراءات صارمة في ما يخص تأهيل هذه المؤسسات من نواحي عديدة لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية.

جدولرقم(03): توزيع أنواع عمليات التأهيل التي قام بها البرنامج في المؤسسات.

نوع العمليات	عدد العمليات	نسبة العمليات
سعر التكلفة	96	%10
التمويل	105	%11
نسبة الإنتاج	211	%22
الإعلام الآلي	29	%3
التسويق	105	%11
الإدارة	355	%37
النوعية	58	%6
المجموع:	959	%100

المصدر: بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" جامعة فرحات عباس ،سطيف يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 16.

من خلال الجدول نلاحظ عدم التوازن في عدد العمليات بالنسبة لوظائف المؤسسة و هذا ما تسبب في عدم بلوغ أهدافها، ذلك أن هذه الوظائف مرتبطة و تعتمد على بعضها البعض.

و بما أن مشروع التأهيل الذي يشرف عليه برنامج EDPME لفائدة مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة، عرف سيرا بطيئا إلا أن الحكم على النتائج المتوصل إليها لازال سابقا لأوانه، ذلك أن فترة عمل البرنامج لم تنتهي بعد و نجاحه يبقى مرهونا بمدى اهتمام المؤسسات بالتسيير و التسويق و الإعلام الآلي، و خاصة التكيف و التأقلم مع البيئة التي يعمل فيها.

من خلال تقييم برنامج ميدا، يمكن القول أنه و إلى جانب ضآلة المبالغ الممنوحة خيب آمال و تطلعات دول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط ككل. فكثير من التعهدات الممنوحة في إطار ميدا1 ما تزال جامدة و لم تعرف بعد، فنسب التسديد كانت في غاية الضعف، حيث لم تمثل سوى 58.2% بالنسبة للجزائر و تعود أسباب هذا التأخير في صرف التعهدات بالنسبة للجزائر إلى عدة عوامل هي:[38]

- الجمود الإداري الذي تتميز به الإدارة الجزائرية.
- تعقد الإجراءات المختلفة التي تميز هذه الأداة خصوصا تلك التي يطالب بها الإتحاد الأوروبي .
- حداثة الأداة و طبيعة المشروعات التي تتطلب عادة وقتا طويلا نسبيا.

إن ما يمكن استخلاصه من التعاون المالي الممنوح من قبل الإتحاد الأوروبي في إطار ميدا، أنه لا يمكن له أبدا أن يعوض الخسائر التي قد تلحق الاقتصاد الوطني، فيتوقع أن تصل خسائر التفكيك الجمركي إلى حدود 5 ملايير دولار بالنسبة للجزائر خلال الفترة المحددة، و الأسوأ هو احتمال فقدان 500 ألف فرصة عمل في سوق العمل تطبيقا لهذا الاتفاق الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني و فتح أسواق جديدة.

و من بين الشركات الأكثر تضررا بتفكيك التعريفة الجمركية هي شركات قطاع الصناعات الغذائية، النسيج و الجلود إلى جانب مواد البناء و تم تشخيص سبعة انعكاسات ستنتج عن تطبيق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

- متوسط سعر الاستيراد سيتراجع بنسبة 7.5%.
- الناتج الداخلي الخام يسجل تراجعا طفيفا 1.68% و هو ما يعادل تراجعا في الإنتاج بقيمة 58 مليار دج.
- الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي سيتراجع على حساب الجزائر.
- الواردات من بقية العالم ستنخفض بنسبة 15% بسبب تحول الواردات الجزائرية من باقي أنحاء العالم نحو الاتحاد الأوروبي، و بسبب أيضا تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر .
- مؤشر الأسعار عند الاستهلاك سينخفض.
- الاستهلاك النهائي للأسر و الإدارة العمومية سينخفض.

النتائج و التوصيات:

من بين النتائج الممكن استخلاصها مايلي:

- يتميز اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ديمومته، بالشمولية وإرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين، ودعم التعاون بينهما في العديد من الميادين نذكر منها بالخصوص: الصناعة، الفلاحة، الخدمات، التكنولوجيا، التكوين، وكذلك الميادين الاجتماعية والثقافية. وقد أقر اتفاق الشراكة بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر.

- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات أهمها الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها.

- إن النتائج المحققة من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية المسطرة جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها.

ومن خلال هذه النتائج نقدم جملة من التوصيات أهمها:

- لنجاح اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية لابد من مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادي واستكمال تحرير الاقتصاديات العربية و خوصصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى الاستفادة من الفترات الإنتقالية التي يمنحها الاتفاق للتأقلم مع الظروف والمستجدات الجديدة وخصوصا في مجال الزراعة والصناعة.

- العمل على دعم القوة التفاوضية للجزائر و باقي الدول المتوسطية و ذلك من خلال التفاوض ضمن تحالفات و اتحادات إقليمية عربية أو افريقية مثل الاتحاد ألمغاربي، أي كسب قوة اقتصادية معتبرة عن طريق الوصول إلى درجة التكامل الاقتصادي و ذلك لان الموقع التفاوضي الذي تكتسبه يسمح لها بفرض جزء من مخططاتها أمام قرارات الاتحاد الأوروبي.

- يجب على السلطات الجزائرية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال الاهتمام بعمليات التأهيل الموضوعة و متابعتها ، كما يجب الاهتمام بتأهيل الفرد البشري باعتباره اساس تحقيق التميز في المؤسسة.

المراجع والهوامش:

[1]: أحمد كابت، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001/2000 ،ص 80 .

[2] : أحمد سيد النجار و آخرون،التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت، 2004، ص65 .

[3] : مسعداوي يوسف و آخرون،الشراكة الأورو متوسطية –الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،يومي 23/22 أفريل 2003، ص 7 .

[4] : رميدي عبد الوهاب و سماي علي،الآثار المتوقعة للاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائري، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،يومي 14/13 نوفمبر 2006 ، ص 6 .

[5] :براق محمد و ميموني سمير،الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " الآثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على المنظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 5.

[6] : حسن نافعة ،اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الفرص و المحاذير، الموقع الالكتروني:

www.mauraten.org/economy/10-04/economy-04102004.11:30 à 17/11/2013.consulte le:

[7] : بوهيدلسليم،آثار برامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و تمويل، العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2006/2005، ص 20.

[8] : الطاهر هارون و عادل بلجبل،المساعدات المالية في اطار برنامج MEDA وPHARE لماذا الاختلاف؟،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،جامعة فرحات عباس ،سطيف،يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 2 .

[9] :ليليا بن منصور،الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2004/2003،ص 23 .

[10] :محمد مدحت عزمي،الواردات و الصادرات و التعريفة الجمروكية مع دراسة السوق العربية المشتركة،مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية،الاسكندرية،2002،ص 282 .

[11] : الطاهر هارون و عادل بلجبل،مرجعسابق،ص ص 5- 6 .

[12] : ألمنذري سليمان ،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب ، القاهرة ،2004، ص 250 .

[13] : شهرزاد زغيب و لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري و متطلبات الشراكة الأورو جزائرية،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" آثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف ،يومي 14/13 نوفمبر2006،ص 5.

[14] :بلال احمية،دور التمويل بالمشاركة في تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو عربية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "منظمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي18/17 أفريل 2006،ص 448.

[15] : بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص 24 .

[16]: براق محمد و ميموني سمير، مرجع سابق ،ص ص 8-9 .

[17] : زايدي بلقاسم و بلحسن هواري ، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف ،يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص3.

[18] : غراب رزيقة و رقاد سليمة،آثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و آثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي و مؤسساته الصغيرة و المتوسطة،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص1.

[19] : ناصر دادي عدون و عبد الرحمان بابنات، دراسة حول تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها مع نظرة اولية حالة الجزائر،مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر،العدد03، 2007،ص 29.

[20] : بن يعقوب الطاهر، "آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص ص 6-7.

[21] : غراب رزيقة و رقاد سليمة ،مرجع سابق، ص 2.

[22] : غياط شريف و بوقموم محمد ،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،مداخلة مقدمة حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006 ،ص110.

[23] :بوحرور فتيحة و عظيمي دلال،تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو مغاربية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " حول "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006 ،ص06.

[24] : عديسة شهرة ،مرجع سابق، ص 117.

[25] :ناصر دادي عدون و عبد الرحمان بابنات،مرجع سابق، ص 47.

[26] : القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 07.

[27] : مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

[28] : Mustapha Ben Bada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006,,P 32.

[29] : Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003,P 05.

[30] : رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010، ص ص 04-05.

[31] : بن يعقوب الطاهر،مرجعسابق،ص 11.

[32] : :بقة الشريف و العايب عبد الرحمان،مرجعسابق،ص 17.

[33] :عديسة شهرة ،مرجع سابق، ص126.

[34] :بوهيدلسليم،مرجع سابق،ص115.

[35] : بقة الشريف و العايب عبد الرحمان مرجع سابق ص18 .

[36] : المرجع السابق، ص 19.

[37] :المرجع السابق،ص20.

[38] : بن يعقوب الطاهر، مرجع سابق ،ص16.